

على المجر اذا جعله عطف بيان وبالغلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا للمعنى الثاني
والثاني ازيد البنية اي الاسم المبني وهذا الحد لا يقع الا في تعريف الضم ونحو في كسر المركبات الثلاث وقد ذكرنا في كتاب
المبني في الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفها للمبني في العرب والعكس والمراد ان المركبات والسكات البنائية لا يعرفها العرب
لانها ذكر في حد المبني لهذا المبني ما اناسب اي اسم مناسب في الاصل وهذا لا يحتمل الا في هذه الاعقاب لا يعرفها الا في هذه الاعقاب لا يعرفها الا في هذه الاعقاب
والفعل الماضي والامر بعين الهم والمراد ان هذه المنقبة في تعريف العرب والمركبات الاعرابية ايضا كما ترى في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعه في تعريفه
المناسبة ولقد حصل صاحب المنقول هذه المناسبة بانها ما يصح الاسم للكسرة جدا وعلى غيرها كما يقال الراد في الوجد مثلا مفتوحة والجمع مفتوح في حكمه
الاصل مثلا طارة تفتح مع هرة الاستغناء او شبهه له كما بهما في حكمه المنقبة واثره الرتبة على بانها لا تختلف اخرى اي في المبني كما لا يظن بل
المراد في الاحتياج الى الصلة والصفة او غيرها او وقوعه في موضع الاختلاف في العكس اذ قد يختلف امره لا اختلاف العطف في قوله امره
فانه واقع موقع الراد او مشاكلة للموقع في موضع كجاء او وقع في موضع ريد وهي اي المبني والثاني انما يعتبر في المظنرات واسما والاشارة والموصلا
كالمشاهير المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للرف في نحو المركبات والكليات والاشياء كاسماء الاعقاب والاصوات بالرفع عطف على اسما في الافعال
او اضافة اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ في قوله بالفتح او وقع في الاعقاب والاصوات كاسماء الاعقاب والاصوات في بعض الظروف
مع غيرهما وجهه يتفق عامه فكل هذا المضاف من المركبات الاضداد انما قال بعض الظروف فلا وجهها ليست بمنسوبة بعضها فغيرها انما هو في بيان
المعدود كغلام زيد غلام عمر وغلام بكر معنى والمضاف اليه عرب والاسماء المنبئية والابن وكل واحد منها من علمه البناء لانه الاصل في الاسماء الاعراب
المبني مقابل العرب وانما هو في العرب امران التركيب وجمع المنبئية
الاصلي كان المبني انما في مجموع هذه الامور انما يتشابه في
انشاء احد هاتين فمما علمه او هو للفتح والظن في الامور
والتركيب في تعريف العرب